الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة أحمد دراية- أدرار
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

University Ahmed Draia of Adrar
Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences
Department of Economic Sciences

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة : العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العـنوان:

دراسة العلاقة بين الاحتياطات الدولية والموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للفترة 2000_2021

إعداد الطلبة:

يعيشي زينب

سبابو سمية

إشراف الأستاذ:

صديقي عبد الكريم

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
المومن عبد الكريم	أستاذ محاضر " أ "	رئيسا
صديقي عبد الكريم	أستاذ مساعد " أ "	مشرفا و مقررا
حدادي عبد الغني	أستاذ محاضر " أ "	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة احمد دراية- ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة أحمد دراية - أدرار

شهادة الترخيص بالإيداع

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم
العلوم الإقتصادية

انا الأستاذ(ة): صديقي عبد الكريم

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـــ : دراسة العلاقة بين الاحتياطيات الدولية والموازنة العامة للجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2021

من إنجاز :

الطالب(ة) يعيشي زينب
الطالب(ة) سبابو سمية

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/31

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها. وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

02 JUIN 2022

ادرار في :.....

مساعد رئيس القسم:

أ. صديقي عبد الكريم
مساعد رئيس قسم العلوم الاقتصادية
مكلف بالتدريس

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
قسم العلوم الإقتصادية
جامعة أدرار

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

اهدي ثمرة جهدي إلى :

إلى التي تحمل اخف كلمة نطق بها اللسان ، وتميز لضرعها عرش الرحمان ، ووضعت تحت قدميها الجنات كانت الملاذ والمأوى سر السعادة والنجوى ، نبع الحنان ومبعث الأمان وصاحبة القلب الواسع والروح الدافئة ،وبدعواتها نلت مرادي ، أمي حبيبتي بارك الله في عمرك وأدامك نورا في بيتنا .

لك أمي الغالية .

إلى من خطى درب الصعاب من أجلنا ، صاحب القلب الكبير والابتسامة الدائمة ، تاج راسي ، إلى رمز العطاء ، فبث في روح الحياة وقوة الدفاع ، إلى من هو قدوتي في الحياة ، إلى أمان البيت وأساسه

لك أبي العزيز .

إلى رفاق دربي ، وسبب سعادتي إلى من تقاسمت معهم ذكرياتي وأيامي أخواتي وإخوتي كل باسمه

حفظكم الله ورعاكم

إلى الكتاكيت الصغار " إسراء، محمد عادل، احمد جواد، حسام، منال، مولاي عبد القادر، نبراس الدين، أسيل، انس «.

إلى كل أعمامي وعماتي ، إلى أخوالي رحمهم الله وخالاتي ، إلى كل الأهل والأقارب .

إلى كل صديقاتي الجميلات، وأخص بذكر صديقتي " سمية " التي تقاسمت معي إنجاز هذا العمل المتواضع، وإلى " مبروكة، أم الخير، نجاة، هاجر، زينب، وإلى كل أصدقاء الدراسة.

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

إلى كل أساتذتي من الابتدائي إلى الجامعة .

إلى كل من أتسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي.

" زينب "

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل .

اهدي ثمرة جهدي هذه:

إلى من قيل في حقها " الجنة تحت أقدام الأمهات " روح أمي الطاهرة تغمدها الله برحمته الواسعة وجعل قبرها روضة من رياض الجنة .

إلى صاحب الوجه النير ، إلى من هو قدوتي في الحياة ، إلى أمان البيت وأساسه ، أبي قرة عيني ، أدامك الله فخرا لنا وتاجا فوق رؤوسنا .

إلى من تقاسمت معهم طعم الحياة بحلوها ومرها ، إلى من أحاطوني بالجد والرعاية أختايوأزواجهم حفظهم الله وأخي سندي وزوجته وأولادهم كل باسمه "مختار ، بهاء الدين " رعاهم الله .

إلى زوجة أبي وبناتها " سدرة المنتهى " رعاهم الله .

إلى كل من الأهل والأقارب .

إلى صديقتي التي شاركت معي هذا العمل المتواضع " زينب " ، إلى كل صديقاتي في الدراسة ، إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد ، إلى كل من علمني حرفا على يده أساتذتي من الابتدائي إلى الجامعة .

إلى كل شخص عزيز علي فقدته رحمهم الله .

إلى كل طالب للعلم ,إلى هؤلاء وأولئك اهدي هذا العمل .

" سمية "

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل ، ولا يسعني إلا أن أسجد لله وحمدا على توفيقه ويذكر لأهل الفضل علينا بعد الله سبحانه كل جميل وحسن صنيع .

واخص بالذكر والشكر والامتنان والتقدير والاعتراف بالجميل للأستاذ الفاضل المشرف " صديقي عبد الكريم " جزاه الله خيرا وذلك على صبره معنا وتقديم النصح والإرشاد والآراء النيرة وعلى كل ما بذله من جهد والذي كان لتوجيهاته وملاحظاته القيمة الأثر الكبير علينا والتي بفضله تم هذا العمل .

كما أتوجه إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. ولا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى كل من ساهم بالتشجيع أو المساعدة قبل وأثناء إعداد البحث من قريب أو بعيد جزاكم الله خيرا عنا.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول و الأشكال	
مقدمةعامة	أ ب ج
الفصل الأول : الأدبيات النظرية للاحتياطات الدولية والموازنة العامة	
تمهيد	5
المبحث الأول : الإطار النظري للاحتياطات الدولية والموازنة العامة	6
المطلب الأول : ماهية الاحتياطات الدولية	6
أولا : مفهوم الاحتياطات الدولية	6
ثانيا : مفهوم إدارة الاحتياطات الدولية	7
ثالثا : أهمية الاحتياطات الدولية	7
رابعا : الحجم الكافي من الاحتياطات الدولية	8
المطلب الثاني : ماهية الموازنة العامة	9
أولا : مفهوم الموازنة العامة	9
ثانيا : ماهية عجز الموازنة العامة	10
ثالثا : التأثيرات الداخلية والخارجية لعجز الموازنة العامة	11
المطلب الثالث : دور الاحتياطات الدولية في الموازنة العامة	12
المبحث الثاني : الدراسات السابقة العربية والأجنبية	14
المطلب الأول: الدراسات العربية	14
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	17
المطلب الثالث: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	19
خلاصة الفصل الأول	20
الفصل الثاني : الموازنة العامة والاحتياطات الدولية في الجزائر، تحليل وقياس	
تمهيد	22
المبحث الأول : الأدبيات التطبيقية للاحتياطيات الدولية والموازنة العامة	23
المطلب الأول : تطور الاحتياطات الدولية في الجزائر (دراسة وتحليل)	23

المطلب الثاني: تحليل تطور مؤشر الموازنة العامة (من جانب الإيرادات والنفقات العامة	**24**
المطلب الثالث : تحليل العلاقة (أو دور) الاحتياطات الدولية على الموازنة العامة	**26**
المبحث الثاني: دراسة قياسية لحالة الجزائر من 2000 إلى 2021	**29**
المطلب الأول: منهجية الدراسة (الإطار النظري)	**29**
المطلب الثاني: نتائج الدراسة (قياسيا)	**29**
المطلب الثالث: تفسير ومناقشة النتائج	**31**
خلاصة الفصل الثاني	**37**
خاتمة عامة	**38**
قائمة المراجع والمصادر	**43**
الملاحق	

فهرس الجداول و الأشكال

1. قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد شهور وأيام الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية في الجزائر خلال الفترة (2008_1985)	8
02	تطور الاحتياطات الدولية في الجزائر خلال الفترة (2000_2021)	24
03	تحليل تطور مؤشر الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000_2021)	25
04	تطورات العلاقة بين الاحتياطات الدولية في الجزائر خلال الفترة (2000_2021)	27
05	نتائج اختبار السكون	31
06	نتائج اختبار الحدود	32
07	نموذج تصحيح الخطأ	33
08	تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير	34
09	تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل	35
10	اختبارات عدم التجانس التباييني	36

2. قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطورات الاحتياطات الدولية	24
02	تحليل تطورات معدلات النمو السنوية للإيرادات والنفقات في الجزائر	26
03	يوضح تطور معدل النمو السنوي للعجز أو الفائض الكلي في الموازنة العامة والاحتياطات الدولية	28
04	المجموع التراكمي للبواقي المتابعة Cusum	36
05	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	37

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

ازدادت أهمية الاحتياطات الدولية في الوقت الحاضر مع التطور الاقتصادي ، كونها أداة لها دور رئيسي في استقرار النظام الاقتصادي للبلد ، إذ غالبا ما تحتفظ البلدان المتقدمة منها والنامية بمستوى ملائم من الاحتياطات الدولية لغرض تحقيق أهداف مهمة ورئيسية تتعلق بالاستقرار الاقتصادي .

وتلعب الاحتياطات الدولية دورا مهما في توفير بيئة اقتصادية مستقرة وتعزيز اطمئنان وثقة الدائنين والمستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني وفي أهمية البلد بخصوص الوفاء بالتزاماته المالية الخارجية حيث تسعى الدول إلى مراكمة الاحتياطات الدولية بهدف القدرة على مواجهة الصدمات التي تنتجها الحركة المفاجئة للرأسمالية الدولية .

حيث أصبحت الموازنة العامة للدولة وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات الحكومية ، التي تستند على مبدأ الأولويات وتأخذ في حسبانها العوامل المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية ، وبالتالي فإن الموازنة العامة ليست مجرد إجراءات وأساليب إدارية وفنية فقط ، وإنما هي وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة العامة للدولة .

لذلك فقد أولى هذا التنظيم المالي أهمية كبيرة من طرف علماء المالية، وتوالت الدراسات التي تحاول الإطاحة بمختلف جوانب الموازنة العامة القانونية أو المالية أو الاجتماعية.الخ.خ .

غير أن هذا الاهتمام هو امتداد للدراسات حول الموازنة العامة للدولة ، وجوانبها المختلفة ، بما في ذلك حالتها المالية ، أي ما إذا كانت الموازنة في حالة توازن أو فائض أو في حالة عجز ، ومدى أهمية هذا الحالة على الاقتصاد الوطني .

وهذا ما يدفع إلى طرح الإشكالية التالية:

_ ما طبيعة العلاقة بين الاحتياطات الدولية والموازنة العامة للدولة ؟.

حتى يتسنى لنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية ، يمكن تجزئتها إلى أسئلة فرعية ، تتضمن ما يلي :

_ ما المقصود بالاحتياطات الدولية ؟ وما مفهوم الموازنة العامة ؟ .

_ ما هو دور الاحتياطات في الموازنة العامة ؟

– ما المقصود بعجز الموازنة، وكيف تساهم الاحتياطات في تغطيته؟

❖ فرضيات البحث:

وللإجابة على التساؤلات السابقة تم صيغة الفرضيات كما يلي :

_ الاحتياطات الدولية هي الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات .....الخ .

_ الموازنة العامة هي تقدير لنفقات وإيرادات الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة مقبلة.

_ دور الاحتياطات الدولية على الموازنة العامة : يكمن فيما يلي :

_ تعزيز الاحتياطات الدولية من خلال مساهمة الإيرادات المتحقق من المشاريع الاستثمارية .

❖ أهمية البحث :

نظرا لما تتميز به الاحتياطات الدولية من دور رئيسي لضمان الاستقرار الاقتصادي (الداخلي والخارج) ، فأن أهمية البحث تتجلى في بيان مدى وطبيعة هذا الدور في اقتصاد الدولة .

❖ أهداف البحث:

تتمثل الأهداف الأساسية للبحث فيما يلي :

_ تحليل تطور الاحتياطات الدولية في الموازنة العامة في الجزائر .

_ قياس دور الاحتياطات الدولية في الموازنة العامة في الجزائر .

❖ المنهج المتبع:

_ اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال إبراز مفهوم وأهمية متغيرات الدراسة ، أما في الجانب التطبيقي انتهجنا المنهج التحليلي من خلال تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة والمنهج القياسي الذي سمح لنا بقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة باستعمال أدوات قياسية ()ARDL .

❖ حدود الدراسة :

مكانيا: تم اقتصاره على الدولة الجزائرية باعتبارها بلد المنشأ، ومن المهم دراسة واقعها الاقتصادي وتحليله.

زمنيا : تم تحديد الفترة 2000_ 2021، كونها تميزت بتكوين حجم مهم من الاحتياطات في الجزائر، نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

❖ صعوبات البحث:

_ لا يخلو أنجاز أي بحث من مواجهة الصعوبات فقد واجهتنا عدة صعوبات في طريقنا لانجازه ومن أهمها :

_ نقص المراجع والأبحاث التي تعالج الموضوع .

_ عدم تلقي الكتب تخص الموضوع.

❖ هيكل البحث :

على ضوء الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين على النحو التالي:

_ الفصل الأول : تطرقنا فيه إلى الأدبيات النظرية للاحتياطات الدولية والموازنة العامة .

_ المبحث الأول : كان بمثابة مفاهيم حول الاحتياطات الدولية والموازنة العامة .

_ المبحث الثاني: كان حول الدراسات السابقة.

_ الفصل الثاني : الدراسات التطبيقية للاحتياطات الدولية والموازنة العامة .

_ المبحث الأول : الإطار التطبيقي للاحتياطات الدولية والموازنة العامة .

_ المبحث الثاني : الدراسات القياسية لحالة الجزائر للاحتياطات الدولية وعلاقتها بالموازنة العامة .

_ في الأخير ختمنا الموضوع بخاتمة عامة لما احتوته الدراسة التي تناولنا من خلالها عدة نتائج مكنتنا من أبداء بعض التوصيات في هذا الموضوع .

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للاحتياطات الدولية والموازنة العامة

تمهيد:

للاحتياطات الدولية دور مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في الموازنة العامة من خلال تحليل جانبي الموازنة وطبيعة التأثير القائمة بينهما . فضلا عن تحليل مدى كفاية الاحتياطات الدولية في دولةالجزائر وفقا للمؤشرات المستخدمة لهذا الغرض .

المبحث الأول :الإطار النظري للاحتياطات الدولية والموازنة العامة للدولة .

المطلب الأول : ماهية الاحتياطات الدولية

_أولا: مفهوم الاحتياطات الدولية .

تعتبر الاحتياطات الدولية أداة لتسوية المدفوعات الدولية وضمان الأمان للدول لمواجهة الصدمات والأزمات المالية والاقتصادية .

تتعدد المسميات لوصف مصطلح الاحتياطات الدولية ومنها الاحتياطات الخارجية، الاحتياطات الرسمية، الاحتياطات الدولية، إذ غالبا ما تستخدم هذه التسميات لوصف نفس الأصول[1]

تعددت المفاهيم حول الاحتياطات الدولية حيث نذكر منها مايلي :

وفقا لصندوق النقد الدولي تشير الاحتياطات الدولية لآي بلد إلى الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرفالعملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشمل الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي.

وهي تعني الأصول النقدية التي يمكن استخدامها لدعم سعر الصرف عندما تكون المدفوعات الخارجية في حالة عجز[2]

من ناحية الأهمية يمكن تعريف الاحتياطات الدولية على أنها تلك الأصول التي ترغب الحكومات في الاحتفاظ بها ، لأن حكومات الدول الأخرى تقبلها في تسويات الديون والمعاملات الدولية وبناءا على قابلية هذه الأصول للقبول في المعاملات الدولية فإن حكومات الدول المختلفة تسعى دائما إلى تكوين هذه الأصول والاحتفاظ بها لكي تستخدمها كاحتياطات وطنية في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ أو مؤقت في موازين مدفوعاتها ، حتى لا تضطر لإجراء تغيرات أساسية غير مرغوبة في سياستها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما تستخدم أيضا لدعم العملة المحلية وتشكيل أساس يستند عليه في الاقتراض الخارجي[3]

كما تعرف بأنها الأصول الخارجية السائلة والعملات الأجنبية، وسندات العملة الأجنبية، والذهب تحت سيطرة البنك المركزي.

[1] محمد صنقور علي، المعجم الأصولي، الجزء الأول، سنة النشر غير موجودة، ص 74

[2] Jocelyn Horne , Daehoon N, International Reserves And Liqudity, A Reassessment,The AusturalianResearch Council (ARC), P 09

[3] صندوق النقد الدولي، الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات، الطبعة العربية، IMF، 2013 ، ص 13

بناءا على التعريفات السابقة تبين أن الاحتياطات الدولية هي تلك الأصول الأجنبية المملوكة من طرف السلطات النقدية والمتاحة لها في أي وقت لمعالجة الخلل المؤقت في ميزان المدفوعات وتسوية المعاملات الدولية . وتتكون من الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية.[4]

نستنتج أن الاحتياطات الدولية هي تلك الأصول الأجنبية التي بحوزة السلطات النقدية تستخدم لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات وتسوية المعاملات الدولية .

_ثانيا: مفهوم إدارة الاحتياطات الدولية.

هي عملية تكفل إتاحة قدر كاف من الأصول الأجنبية الرسمية المملوكة للقطاع العام للسلطات المختصة بصفة دائمة، كما تكفل سيطرة السلطات عليها لتحقيق طائفة محددة من الأهداف لبلد أو اتحاد. وفي هذا السياق يعهد إلى الجهاز المعني بمسؤولية إدارة الاحتياطات وجميع المخاطر المصاحبة ، والمتعارف عليه هو الاحتفاظ باحتياطيات نقد أجنبي رسمية لدعم مجموعة متنوعة من الأهداف من بينها:

- دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف، بما في ذلك القدرة على التدخل لدعم العملة الوطنية ' أو عملة الاتحاد.
- الحد من التعرض للأوضاع الخارجية المعاكسة عن طريق الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية لامتصاص الصدمات في أوقات الأزمات أو عندما يكون الحصول على القروض مقيدا.
- إشاعة درجة من الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية .[5]

ولابد هنا من التمييز بين الإدارة المحافظة والتي تهدف إلى تعظيم الربح (الإدارة الفعالة)، حيث غالبا ما تكون الهيمنة لأحدهما على الجانب الأكبر من الاحتياطات[6]

ثالثا : أهمية الاحتياطات الدولية .

تتمثل أهمية الاحتياطات الدولية فيما يلي : [7]

- الاحتياطات الدولية تزيد من الثقة في السياسات النقدية وكذلك سعر الصرف وفي سياسات الحكومة من خلال قدرة البنك المركزي على التدخل في سوق الصرف الأجنبي والسيطرة عليه.

[4]زموش نسمة ،دور الاحتياطات الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية ،جامعة_بسكرة, سنة2017– 2018 ., ص 39 .

[5] Guidelines for Foreign Exchange Reserve Management Approved the ExecutiveBoard on20 Septembre 2001p 05 .

[6] احمد بريهمي علي، الاقتصاد النقدي وقائع و نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار الكتاب العراق، 2015، ص 441

[7]زموش نسمة ، مرجع سابق ذكره ، ص40 .

- الحد من تأثير العوامل الخارجية من خلال تعزيز السيولة من العملة الأجنبية لامتصاص الصدمات خلال فترة الأزمات أو عند تقلص الحصول على الاقتراض.
- توفير من الثقة للأسواق التي يمكن أن يلاقي فيها البلد التزاماته الحالية الخارجية والمستقبلية (تأمين واردات البلد من سلع وخدمات).
- إثبات الدعم للعملة المحلية من خلال الأصول الخارجية ومساعدة الحكومة في ملاقات احتياجاتها من الصرف الأجنبي والتزامات الدين الخارجي .
- تكوين مخزون وقائي لحماية الاقتصاد من آثار الصدمات الخارجية التي تتعرض لها .
- حيازة الاحتياطات الدولية من طرف السلطة النقدية لتعويض تكلفة الفرصة البديلة للاحتياطات من خلال إدارة هذه الأخيرة والمحافظة عليها من التآكل وتوظيف جزء منها .
- إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي، من خلال تدخله في السوق المفتوحة لبيع وشراء العملات الأجنبية.
- تستخدم لدفع الديون والأقساط تمويل تحويلات وعوائد المستثمرين الأجانب الذين لهم مشروعات في البلد .

رابعا : الحجم الكافي من الاحتياطات الدولية .

إن مستوى الاحتياطات تحكمه عدة اعتبارات تختلف من دولة إلى أخرى ، ولذلك لا يوجد حجم أو مستوى أمثل عام أو مقياس كمي مطلق يصلح لكافة الدول . فالحجم المناسب والأمن من الاحتياطات يجب البحث عنه وتحديده كميا على ضوء واقع كل دولة وما يحيط من ظروف ومشكلات .

فكفاية الاحتياطي تعني الحالة التي تجمع بين مقدار الاحتياطات المحتفظ بها و بين ما هو مرغوب فيه اعتمادا على الحاجة له و وفقا للأهداف المحددة[8]

وبما أن الاقتصاد الجزائري يتميز بارتفاع درجة التركيز السلعي للصادرات وبدرجة عالية من التنوع للواردات ، لذا من الملائم استخدام نسبة الاحتياطات الدولية إلى الواردات (R/M) كمؤشر على مدى كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري ، مع العلم بأننا سنعتبر أن عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات والتي تعتبر من خلالها كافية في الاقتصاد الجزائري هي ستة أشهر ، ويوضح الجدول الموالي عدد شهور وأيام الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية في الجزائر .

الجدول رقم 1: عدد شهور وأيام الواردات التي تغطيها الاحتياطات الرسمية في الجزائر خلال الفترة (1985_2008) .الوحدة : مليون دولار

[8] هيل عجمي وأخرون، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2014، ص 287

السنة	الاحتياطات(R)	الواردات(M)	(R/M) تغطيةالاحتياطات للوارداتشهور
1985	_	_	3.8
1986	_	_	2.5
1987	_	_	3.0
1988	_	_	1.6
1989	_	_	1.2
1990	_	_	1.0
1991	3.46	_	3.5
1992	1.50	8.30	1.79
1993	1.50	7.99	1.88
1994	2.60	9.15	2.82
1995	2.10	10.10	2.08
1996	4.20	9.09	4.48
1997	8.05	8.13	9.39
1998	6.84	8.63	7.56
2000	4.40	8.96	4.48
2001	11.9	9.35	12.19
2002	17.96	9.48	18.08
2003	23.94	12.01	19.14
2004	32.11	13.32	24.34
2005	43.11	17.97	23.72
2006	56.18	19.57	27.87
2007	77.78	20.68	36.66
2008	110.18	26.35	39.93

المصدر :زايري بلقاسم ، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري ، جامعة وهران الجزائر ، ص 59

.

من خلال الجدول تبين من حساب نسبة الاحتياطات إلى الواردات أن مستوى حيازة الاحتياطات في الاقتصاد الجزائري يعتبر أعلى من المعدل الذي يعتبر كاف في كل السنوات ، خاصة في السنوات الأخيرة ، إذ نلاحظ أن تغطية الاحتياطات للواردات وصلت إلى حوالي (21.19) شهر عام 2000 وإلى حوالي (36.66) شهر عام2006،لينتقل معدل التغطية إلى حوالي (40) شهر (تقريبا 4 سنوات) في

عام 2007 وهذه المدة مبالغ فيها كثير ، مقارنة بمعايير كفاية الاحتياطات . وبلغت هذه التغطية خلال متوسط الفترة (1990_2007) أكثر من (13.40) شهرا . [9]

المطلب الثاني:ماهية الموازنة العامة.

أولا : مفهوم الموازنة العامة .

هناك عدة تعاريف للموازنة العامة للدولة تناولتها عدة دراسات في المالية العامة في العصر الحديث ، و منها أنها :

- ✓ الموازنة العامة هي خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة ' وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها ' وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة
- ✓ الموازنة العامة هي توقع وإجازة للنفقات العامة وللإيرادات العامة عن مدة مستقبلية غالبا ما تكون سنة، وإعدادها يكون وفقا للأهداف المستقبلية للدولة[10]
- ✓ الموازنة العامة هي عبارة عن وثيقة تتضمن تقدير نفقات الدولة وإيراداتها لمدة محددة ومقبلة من الزمن غالبا ما تكون سنة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الموازنة العامة على أنها : هي عبارة عن توقع وإجازة لنفقات الدولة العامة في فترة زمنية مقبلة سنة في المعتاد وتعبر عن أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .[11]

ومنه نستنتج أن الموازنة العامة هي تقدير لنفقات وإيرادات الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

---

[9] زايري بلقاسم ، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري ، جامعة وهران الجزائر ، ص 59 .

[10] علي محمد خليل، المالية العامة، ط 01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 299

[11] قورد علي وكزيز نسرين ' آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي _حالة الجزائر (2007_2017) ' مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية 3911_2543:_العدد الرابع سبتمبر 2018_ 'جامعة الجلفة _ الجزائر ' ص195 .

ثانيا : ماهية عجز الموازنة العامة :

لقد تعددت الدراسات التي حاولت التوصل إلى تحديد مفهوم دقيق لعجز الموازنة العامة للدولة ' وجاءت تلك الدراسات بعدة مفاهيم يمكن إجمالها من أجل استنتاج مفهوم شامل للعجز الموازنة وأهم هذه المفاهيم مايلي :

- عجز الموازنة العامة للدولة هو إحدى الظواهر الأساسية للمالية العامة ويقصد بالعجز في الموازنة " زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية، أي عدم توازن الموازنة العامة "
- ويعرف العجز الموازني أيضا بأنه " قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة "
- عجز الموازنة العامة " ما هو إلا عن رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة وأعلى من إيراداتها[12] ".

كل هذه التعاريف السابقة يمكن حصرها في المفهوم التقليدي للعجز ، ونلاحظ أن هذه المفاهيم تحصر مفهوم العجز في الحكومة المركزية فقط ، بحيث أن هذا المقياس لا يقدم لنا صورة كافية عن حجم العجز ، لأنه لا يأخذ جميع القطاعات العامة بعين الاعتبار .

وقد عرفه ماريو بليجير بأنه " الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية " .

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا جليا مفهوم العجز الموازنة للدولة حيث يمكننا القول بأن العجز الموازني هو ذلك النقص في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة بأشكالها المتنوعة سواء كانت نفقات استثمارية أو جارية ، فقصور الإيرادات العامة المقدرة عن سداد النفقات العامة وزيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة يعبر عن عجز في الموازنة العامة للدولة .[13]

نستنتج أن عجز الموازنة العامة هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، أي عدم توازن الميزانية العامة.

ثالثا : التأثيرات الداخلية والخارجية لعجز الموازنة .

حظيت تأثيرات سياسة العجز في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي باهتمام كبير ، وقد استعرضت الأدبيات الاقتصادية هذه تأثيرات ، ويمكن إيجازها كما يلي :

1_التأثيرات الداخلية لعجز الموازنة العامة[14] :

[12] Andrew B, Macroeconomics, Fifth Edition, Published By Drling Kindersley, 2009, P 40
[13] WWW. essa . Org. Za/ download/ papers / 006 . pdf. 01 /05/2005 . h : 11 :15 .p47.

[14] صفاء عبد الجبار الموسوي، اقتصاديات الاحتياطات الدولية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 57

- الدخل والاستهلاك : عند حدوث عجز مالي لدولة ما ، فأنها غالبا ما تلجأ للضرائب لتمويل هذا العجز ، وهو ما يؤثر سلبا على الدخل ، أي أن وجود العجز يقلل من الدخل القومي ، ومن المعلوم أن هناك علاقة طردية بين الدجل والاستهلاك فبانخفاض الدخل ينخفض الاستهلاك .
- الادخار والاستثمار : يؤدي العجز بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تقليل الادخار القومي ، وهذا سينعكس تأثيره في انخفاض الاستثمار القومي ، في ظل افتراض تطابق الانخفاض في الادخار القومي مع الانخفاض في الاستثمار القومي ، إذ إن الادخار القومي يعبر عن مجموع الادخار الخاص privatesaving والادخار العام public saving ، ويمول الادخار القومي الاستثمار القومي . وأن الزيادة في عجز الموازنة (الانخفاض في الادخار العام) تقلل من الادخار القومي ما لم تعوض بشكل كامل من خلال زيادة في الادخار الخاص .
- التضخم : إن الاعتماد على التمويل التضخمي لسد العجز في الموازنة العامة سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وبالتالي زيادة النفقات العامة بسبب تأكل القدرة الشرائية للنقود ، مما يؤدي إلى زيادة العجز مرة أخرى ، وهكذا تستمر العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم على شكل حلقة مفرغة .
- سعر الفائدة: تحدد العلاقة بين حجم الأموال المعدة للإقراض (الادخار) مع الطلب عليها (الاستثمار) سعر الفائدة المحلي. وفي حالة تراجع الادخار القومي الناتج عن عجز الموازنة العامة ، فأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ، وبالتالي تراجع حجم الاستثمار القومي .كما أن الاعتماد على الاقتراض لتمويل العجز سيؤدي إلى زيادة في أسعار الفائدة والتي تخلق أعباء كبيرة على الموازنة وبالتالي تزيد من العجز مرة أخرى .
- النمو الاقتصادي : هناك علاقة وثيقة بين عجز الموازنة والنمو الاقتصادي لأن الزيادة في نسبة العجز تقلل من معدل النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكل.

2_التأثيرات الخارجية لعجز الموازنة العامة :

إن التمويل بالعجز سيجعل أسعار السلع والخدمات المحلية أغلى نسبيا من أسعار السلع والخدمات المماثلة لها في الخارج ، وهو ما يعني انخفاض التنافسية للصادرات ، وهذا ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات .[15]

المطلب الثالث : دور الاحتياطات الدولية في الموازنة العامة.

يمكن بيان طبيعة دور الاحتياطات الدولية في الموازنة العامة ، من خلال تحليل ذلك في جانب الموازنة وطبيعة التأثير القائمة .

[15]سلام كاظم شاني الفتلاوي ، دور الاحتياطات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريعية "تجارب دول مختارة" ، مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، سنة 2017 ، ص43 .

1_ دور الاحتياطات الدولية في الإيرادات العامة :

أن زيادة الاحتياطات الدولية عن الحجم الكافي يمكن أن يخلق مصادر دخل جديدة أو يعزز من المصادر الموجودة أصلا ، من خلال القيام بمشاريع استثمارية سواء كان ذلك في الداخل أم في الخارج ويمكن أن يتم ذلك عبر استثمارات صناديق ثروة سيادية ، وفي إطار قنوات التغذية بينها وبين الموازنة العامة من جهة والاحتياطات الدولية من جهة أخرى .

وإذا أردنا أن نبحث في طبيعة دور الاحتياطات الدولية في مصادر الإيرادات العامة يمكن توضيح ذلك بشكل موجز ، كما يلي :

- ❖ الضرائب : يمكن أن يكون للاحتياطات الدولية دورا غير مباشرا في زيادة الحصيلة الضريبية ، إذ إن استخدام جزء من فائض الاحتياطات في إنشاء ودعم وتنشيط بعض المشاريع الاقتصادية ، سيجعل منها مصدرا أخرا للإيرادات العامة من خلال زيادة عدد وحجم الأوعية الضريبية .

كما أن زيادة الاحتياطات الدولية والناجمة عن زيادة الإيرادات العامة من مصادر أخرى غير الضرائب ، يمكن أن يقلل من أهمية وحجم الضرائب كأحد المصادر الرئيسية ، أي أن زيادة الإيرادات العامة من مصادر غير الضرائب يقلل من الاعتماد على الضرائب .

ومن ثم ، فإن الاحتياطات الدولية من حيث دورها في الضرائب يمكن أن تعمل باتجاهين متعاكسين ، أي أنها يمكن أن تزيد ويمكن أن تنخفض من الحصيلة الضريبية .

- ❖ الدومين : يمكن أن تلجأ الدولة إلى القيام بمشاريع اقتصادية (صناعية وتجارية ومالية) مهمة[16] من خلال الاعتماد على الجزء الفائض من احتياطاتها الدولية ، وهذا يعني أن زيادة الاحتياطات الدولية يكون لها تأثير إيجابي في المشاريع الاقتصادية الحكومية . كما أن زيادة الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة من مشاريعها الاقتصادية ، أي المملوكة من قبل الدولة ، يمكن أن يخصص جزء منها لتعزيز الاحتياطات الدولية .

2_ دور الاحتياطات الدولية في النفقات العامة :

تعد الحيازة الوقائية للاحتياطات الدولية اللازمة لتحقيق الاستقرار في النفقات العامة خاصة في البلدان النامية وعلى وجه التحديد تلك البلدان التي تتميز بتقلب الإنتاج وأن الطلب فيها غير مرن تجاه النفقات العامة ، كما أن تكاليف تحصيل الضرائب عالية .

[16] عادل العلي، المالية العامة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، إثراء للنشر، عمان، 2011، ص 103

بشكل عام يمكن استخدام جزء من الاحتياطات الدولية من أجل تمويل النفقات العامة في حالات معينة أو في الحالات غير الطبيعية الاستثنائية وخاصة في أوقات الأزمات . ويمكن بيان دور الاحتياطات الدولية في النفقات العامة من خلال جانب الإنفاق .

- ❖ النفقات الاستثمارية : قد تستخدم الدولة جزء من الاحتياطات الدولية من أجل القيام بمشاريع استثمارية ، عبر إنشاء البنى التحتية اللازمة لعمل قطاعات الاقتصاد الوطني . كما أن الإيرادات المتحققة من هذه المشاريع يمكن أن تساهم بصورة غير مباشرة في تعزيز الاحتياطات الدولية .
- ❖ النفقات الجارية : كذلك يمكن استخدام جزء من الاحتياطات الدولية من اجل تمويل الإنفاق الجاري في أوقات الأزمات وعندما تكون الإيرادات العامة عاجزة عن تلبية الجزء الأكبر من هذه النفقات . أما من حيث مساهمة النفقات العامة الجارية في دعم الاحتياطات الدولية ، فإن هذا يعتمد على مدى مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني في تلبية الطلب الإضافي ، فكلما كانت النفقات متجهة لصالح شراء سلع وخدمات منتجة محليا ، كلما ازداد التأثير الإيجابي للنفقات الجارية في الاحتياطات الدولية . [17]

المبحثالثاني : الدراسات السابقة .

المطلب الأول: الدراسات العربية.

1 _دراسة على (1993) بعنوان تحليل مقارن لأساليب إدارة الموازنة العامة في إطار موازنة الرقابة وموازنة الأداء بالتطبيق في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ تحليل لطبيعة أساليب إدارة الموازنة العامة في دولة الإمارات ع م في إطار موازنة الرقابة.
- ✓ تقديم إطار عام لأساليب إدارة الموازنة العامة في دولة إ ع م في إطار موازنة الأداء
- ✓ تبيان كمتطلبات تطبيق الإطار العام المقترح.

وقد كشفت هذه الدراسة عن :

- ✓ إن موازنة الرقابة المطبقة حاليا في دولة إ ع م بشرط توافر المتطلبات المطلوبة في مرحلة الإعداد والتطبيق .
- ✓ موازنة الأداء توفر معلومات إضافية ذات منفعة خاصة للمستخدمين لها تبرر التكلفة الإضافية في سبيل إعدادها . وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات في مجملها كالتالي :

[17] سلام كاظم شاني الفتلاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص46_47 .

- ✓ الإعداد لتطبيق موازنة الأداء في دولة إ ع خلال ثلاث سنوات على الأكثر يتم خلالها إعداد التشريعات والكوادر المتخصصة بعد تدريبها في الدول التي سبقتنا في ذلك وهي كثيرة.
- ✓ البدء بتطبيق موازنة الأداء على الجهات ذات الموازنات المستقلة في مرحلة انتقالية ثم تقييم التجربة تمهيدا لتعميمها على موازنة الدولة الاتحادية.
- ✓ تعديل أساليب إعداد الحساب الختامي للدولة بما يوفر معلومات عن البرامج والأنشطة ومقابلتها بالمخصصات المالية المرتبطة بها بما يقيد الأجهزة للرقابة الشعبية في هذا المجال.

2_دراسة الشاهين (1994) بعنوان إدارة الموازنة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة (الواقع والطموح) .

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الموازنة العامة الاتحادية وكفاءة وفاعلية الجهاز الإداري الذي يتولى إعدادها وتنفيذها ورقابتها ،وأيضا التعرف على أهم مشكلات الموازنة العامة للاتحاد ،وكذلك تقديم الحلول والاقتراحات لحل تلك المشكلاتبهدف زيادة كفاءة وفاعلية الموازنة العامة الاتحادية . وأظهرت الدراسة أن مشكلات الموازنة الاتحادية تكمن في (تقدير النفقات العامة) ، و(تحديد الإيرادات الاتحادية) ، وبالتالي قام الباحث بتقديم بعض التوصيات تتمثل الحلول والمقترحات التي تساعد في حل هذه المشكلات وهي كالتالي :

- ✓ وضع أسس علمية دقيقة في عملية إعداد تقديرات النفقات العامة للوزارات والأجهزة الاتحادية ومناقشتها مع وزارة المالية والصناعية.
- ✓ وضع خطة عامة للدولة أولا تحدد فيها الأهداف التنموية ، ويتم وضع الاستراتيجيات والبرامج اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ، وإرساء قاعدة من البيانات والإحصائيات عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، والنظر في أمر تطوير وتعديل هيكل الموازنة الحالي تحقيقا للغايات المستهدفة من تبويب الموازنة العامة .
- ✓ إزالة كل المعوقات التي حالت دون التشريعات الاتحادية التي تتضمن زيادة موارد الدولة من الإيرادات لمواجهة أعباء موازنة الدولة.

3_دراسة اللوزي ، وقطامين (1996) بعنوان " دراسة تحليلية للموازنة العامة في الأردن " .
وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على موضوعين مهمين مرتبطين بإعداد الموازية العامة في الأردن وهما :

- تحليل الإيرادات والنفقات العامة للدولة من عام 1979 إلى عام 1989 م ، وإلقاء الضوء على مقدار التغير في النفقات المتكررة والنفقات الرأسمالية وتطور الإيرادات المحلية والنفقات المتكررة للدولة ، بالإضافة إلى تحليل نسبة الإيرادات الخارجية إلى النفقات الرأسمالية .

- محاولة التأكد من وجود أو عدم وجود فروق ذات أهمية إحصائية بين الموازنتين التقديرية بشقيها, الواردات والنفقات والتي تقوم الحكومة الأردنية بإعدادها وتنفيذها عبر الخط الزمني المستخدم في البحث.

4_ دراسة (يونس, 1998) بعنوان " معالجة عجز الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الإسلامي " دراسة مقارنة «.

وتهدف تلك الدراسة إلى استعراض أهم جوانب مشكلة عجز الموازنة العامة، بالتركيز على أهم أبعادها وطرق علاجها كما ترسمها المدارس الفكرية المختلفة.

وقد قدم الباحث عددا من التوصيات لهذه الدراسة وهي كالتالي:

- ❖ زيادة البحث والاهتمام بالأفكار التي يطرحها الاقتصاد الإسلامي نظرا للشمولية التي تتميز بها هذه الأفكار عن أطروحات المدارس الاقتصادية المعاصرة .
- ❖ التأكيد على ضرورة قيام المسؤولين في الدول العربية والإسلامية والمختصين بشؤون المالية العامة بدعم الدراسات والتجارب التي تستند إلى مبادئ نظام الاقتصاد الإسلامي في معالجة مشكلة عجز الموازنة العامة .
- ❖ استثمار المناخ الناجم عن توجهات بعض المؤسسات الأجنبية العالمية، وسعيها للتعامل مع الدول الإسلامية بشروط العقد الإسلامي في بناء نموذج إسلامي عالمي.

5دراسة_ Tina Marici 2005 &Borivojekruskovic :

وتهدف هذه الدراسة إلى تناول أثر تراكم الاحتياطيات من الصرف الأجنبي على النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة (البرازيل _روسيا _ الصين) حيث أوضحت الدراسة تزايد اتجاه هذه الدول نحو تكوين وتراكم الاحتياطيات لديها بداية من عام 1990 مع بداية عصر العولمة المالية

وقد قامت الدراسة بتقدير أثر تكوين الاحتياطيات على النمو في هذه الاقتصاديات خلال الفترة ،وقد توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي لنمو الاحتياطيات الأجنبية على النمو الاقتصادي المحقق في هذه الدول ، وكانت من أهم نتائج الدراسة الآتي :

- ✓ يؤدي نمو الاحتياطيات الأجنبية لهذه الدول بنسبة إلى زيادة النمو الاقتصادي المحقق بها بنسبة ،كما أن تراكم الاحتياطيات يساهم في خفض قيمة العملة وبالتالي زيادة الصادرات .
- ✓ يؤدي تراكم احتياطيات الصرف الأجنبي إلى زيادة نسبة الاستثمار للناتج المحلي الإجمالي ،ونسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي , ونسبة التجارة للناتج المحلي الإجمالي .

- ✓ يؤدي تراكم الاحتياطيات إلى زيادة الثقة في الاقتصاد ، واستقرار الموقف المالي للدولة وخفض مخاطر هجمات المضاربة والقدرة على سداد ديون الدولة ، وبالتالي خفض تكلفة ديون الدولة .
- ✓ يساهم تراكم الاحتياطيات الأجنبية في تحفيز النمو الاقتصادي طويل الأجل في الدول الصاعدة والنامية ، وذلك من خلال تخفيض سعر الصرف وزيادة العوائد المحققة من الصادرات وزيادة حجم الاستثمار ، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي القائم على زيادة الصادرات .

6- دراسةPrakash kumarshrertha2016 :

وتناولت هذه الدراسة الآثارالاقتصادية لاحتياطيات الصرف الأجنبي على الاقتصاد الكلي ، وذلك من خلال توضيح أثر تكوين الاحتياطيات على النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف الحقيقي مع التطبيق على دول جنوب أسيا (بنجلاديش _الهند _تبيال _باكستان _سبرلانكا) ، وذلك من خلال استخدام بيانات سلسلة مقطعية خلال الفترة 1990_2014.

حيث سعت الدول الأسيوية منذ 2000 إلى زيادة حجم الاحتياطيات المتراكمة لديها خاصة بعد أزمة دول جنوب شرق أسيا ، وقد بلغت حجم الاحتياطيات المتراكمة بالدول الأسيوية في عام 2013 حوالي 64,2من أجمالي الاحتياطيات لدى الدول الصاعدة والنامية مقارنة بنسبة23,4 عام 1990.

وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة الاحتياطيات الأجنبية تؤدي إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي المحقق، حيث يساهم تراكم الاحتياطيات من خلال تحويلات العمالة الأجنبية في تحفيز النمو الاقتصادي ،وذلك من خلال وفرة رأس المال اللازم لاستيراد المعدات الرأسمالية اللازمة للإنتاج وأتباع سياسة تشجيع الصادرات ، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي بهذه الدول .

7- دراسة Joscha et al 2018Beckmann

وتناولت هذه الدراسة العلاقة بين تراكم احتياطيات الصرف الأجنبي والنمو في الناتج لأربعة دول من شرق أسيا هي (ماليزيا _ كوريا الجنوبية _تايلاند_ سنغافورة) ، وذلك بالاعتماد على بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1980_2014 .

حيث ترتب على حدوث الأزمة الأسيوية عام1997_1998 حدوث انخفاض كبير في عملات الدول الأسيوية حيث انخفضت عملات هذه الدول بنسبة لا تقل عن5 ، إلا أن هذا الانخفاض كان لفترة قصيرة وما لبثت هذه الدول في التعافي مرة أخرى ,ويتضح ذلك من تضاعف حجم احتياطيات هذه الدول بمقدار أربعة أضعاف خلال الفترة 1999_2008 .

وقد توصلت الدراسة إلى الأثر الإيجابي لتراكم الاحتياطيات على النمو الاقتصادي المحقق في هذه الدول باستثناء كوريا ، حيث تمكنت هذه الدول من التعافي من الأزمة المالية الأسيوية خلال فترة قصيرة ، ويرجع ذلك إلى الدور الذي لعبته الاحتياطيات في توفير رأس المال اللازم لتمويل التنمية مرة أخرى ودورها في تنمية القطاع المالي بهذه الدول .

إلا أنه على الرغم من ذلك فقد أوضحت الدراسة عدم قدرة هذه الاحتياطيات في توفير التأمين ضد الأزمة ،حيث تزامن مع انخفاض الاحتياطي حدوث ركود اقتصادي في هذه الدول ، وهو ما يعني وجود علاقة طردية بين الانخفاض في الاحتياطي والانخفاض في الناتج لهذه الدول .

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

1- دراسة(Joshua Aizenman and Jaewoo Lee_2006) :

أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 1600 مدينة من مدن الو،م ،أ ، وطبقت على 500 مدينة فقط وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين قدرة الحكومة في الإدارة المالية وبين ظروفها المالية في إمكانية تقديم الحكومة لاحتياجات ومصالح مواطنيها ، إضافة إلى كيفية توزيع وتخصيص تلك الموارد . وقد توصلت الباحثة من خلال دراستها إلى نتائج كان من أهمها :

- أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحالة المالية والقدرة على الإدارة المالية.
- أنه توجد عوامل بيئية ومالية متعددة تؤثر في الحالة الاقتصادية .

2_ دراسة Shinn (2006) بعنوان "Execetivebedgetseccess: Evidencefron the AmoricanStates"

وقد وضح في دراسته أن أهم سلطات الجهات التنفيذية هو عمل الموازنات ، لذا هدفت الدراسة إلى فهم النجاح والأسباب الأكيدة المحققة له من خلال تحليل دورة الموازنة الكاملة وقد أجريت هذه الدراسة على 50 ولاية أميركية ومن خلال الاستبيان الذي أجري على المشاركين توصلوا إلى أهم النتائج لتحقيق النجاح في الموازنة ومن بينها عامل الوقت متبوعا بدعم المشروع الحزبي ، والموظفين المسؤولين وأخيرا الدعم الشعبي .

3_دراسة(2009)Warren بعنوان Loading Cultural Change in aschool District through a Budget Duildng Collaboration .

تهدف هذه الدراسة وهي أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة في الو،م،أ إلى تسليط الضوء على أساليب إعداد الموازنة لقطاع الجامعات . وقد تمحورت حول ما إذا كان توفير المعلومات الكافية للأطراف ذات المصلحة حول أهداف الموازنة خلال فترة إعدادها يساهم في تحسين بياناتها ومن ثم تحقيق البرامج المخططة منها.

ولقد استخدام الباحث في جمع المعلومات اللازمة للدراسة أسلوب المقابلة الشخصية ، وورش العمل المشتركة ،والبريد الإلكتروني ، ومحاضر جلسات الأطراف ذات العلاقة بإعداد الموازنة .

وقد كشفت الدراسة عن نتائج إيجابية أهمها أن تطبيق مبدأ المشاركة والاتصال الفعال فيما بين تلك الأطراف قد ساهم إلى حد كبير في تحسين العملية التعليمية وذلك من خلال جذب أعضاء هيئة تدريس متميزين للتدريس في تلك الجامعات.

4- دراسة Joshua Aizenman and Jaewoo Lee_2006:

تناولت هذه الدراسة بيان مدى أهمية الاحتياطات الدولية من حيث الدافع الوقائي من الازمات أو الصدمات المفاجأة ، فضلا عن الدوافع التجارية لحيازة الاحتياطات الدولية . وقد أجرت الدراسة تطبيق لهذه الحالة وللمدة 1980 _2000 ، لمجموعة من الاقتصادات الناشئة .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المتغيرات المرتبطة بالانفتاح التجاري والتعرض للازمات المالية على حد سواء ، تعد مهمة احصائية واقتصادية في تفسير الطلب على الاحتياطات الدولية .

5- دراسة Joshua Aizenman And Nancy Marion_2003:

يعد الهدف من هذه الدراسة تفسير أسباب حيازة الاحتياطات الدولية في بلدان الشرق الاوسط بعد تجربة الازمة المالية الاسيوية في التسعينيات .

وقد توصلت الدراسة ، إلى أن زيادة المخاطر السيادية والتأثيرات الاقتصادية للضرائب تجعل من حيازة ارصدة احتياطية كبيرة من الاحتياطات الدولية حلا أمثلا حتى وأن كانت تكلفة الفرصة البديلة لها كبيرة إلى حد ما .

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تناولت متغيرات مجتمعة مثل الاحتياطات الدولية وعلاقتها بالموازنة العامة ، بوجود تشارك المعلومات وجودة المعلومات كمتغير وسيط هذا أيضا ميز الدراسة عن الدراسات السابقة حيث جاءت هذه المتغيرات كمتغيرات تابعة ، فالدراسات السابقة جاءت بمتغيرات هذه الدراسة منفردة ، كما تتميز بأنها من أحدث الدراسات باللغة العربية في مثل هذا المجال بهذه المتغيرات .

كما تختلف هذه الدراسة عن سابقتها كونها اهتمت بدراسة فترة مهمة في الاقتصاد الجزائر، فهي تتميز باختلاف المكان والزمان عن ما سبقها.

وتتميز أيضا على أنها ستقدم نتائج وتوصيات يمكن أن تستند عليها دراسات وأبحاث مستقبلية.

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل إلى أهم عناصر العمل ، فقد تناولنا عموميات حول الاحتياطات الدولية والموازنة العامة ، والعلاقة التي تجمعهما من خلال النظرية التي أعطت تفسير للاحتياطات بالموازنة العامة

ومن خلال كل ما سبق تبين لنا أن الاحتياطات الدولية دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

الفصل الثاني :

الموازنة العامة والاحتياطات الدولية في الجزائر، تحليل وقياس

تمهيد:

للاحتياطات الدولية دور مهم للتأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي سواء بشكل مباشر أو من خلال متغيرات متغير وسيط من أجل ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ويتم في هذا الفصل تحليل العلاقة بين الاحتياطات الدولية والموازنة العامة خلال فترة الدراسة في الجزائر وتحليل دور هذه الاحتياطات الدولية في الموازنة العامة وطبيعة التأثير والتأثر القائمة .

المبحث الأول :الأدبيات التطبيقية للاحتياطيات الدولية والموازنة العامة – الجزائر –

المطلب الأول : تطور الاحتياطات الدولية في الجزائر خلال الفترة (2000_2021) .

الجدول رقم 02 **الوحدة:مليار دولار**

السنة	الاحتياطات الدولية	معدل النمو السنوي
2000	12.02	_
2001	18.08	50.37
2002	23.24	28.52
2003	33.13	42.55
2004	43.22	30.48
2005	56.18	29.98
2006	77.91	38.69
2007	110.32	41.59
2008	143.24	29.85
2009	149.04	4.05
2010	162.22	8.84
2011	182.82	12.70
2012	191.30	4.64
2013	194.71	1.79
2014	187.24	3.84-
2015	173.00	7.61-
2016	109.32	36.81-
2017	97.61	10.70-
2018	78.64	19.44-
2019	55.61	29.28-
2020	46.87	16.72-

2021	38.13	18.66-

انطلاقا من الجدول أعلاه والمنحنى أدناه نلاحظ تراجع الاحتياطات الدولية من سنة 2000إلى سنة 2001 بمعدل 50.37%، وفي سنة 2002 أنخفض إلى 28.52 نظرا لانخفاض أسعار البترول، ثم أرتفع إلى 42.55 سنة 2003 نظرا لارتفاع أسعار البترول كماأنخفض خلال سنوات (2004_2006) نظرا لانخفاض أسعار البترول ، وبعدها أرتفع إلى 41.59 سنة 2007 ثم أنخفض خلال سنوات (2008_2013) ثم عرفت انخفاضات متتالية لتستقر عند 38.13 مليار دولار بنهاية 2021 ، هذه الانخفاضات تعني اعتماد الدول بشكل كبير على صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية، وكذا نتيجة انخفاض سعر البترول باعتباره المصدر الأكبر في تراكم الاحتياطات.

الشكل 01 : يوضح منحنى تطورات الاحتياطات الدولية في الجزائر خلال الفترة (2000_2021) .

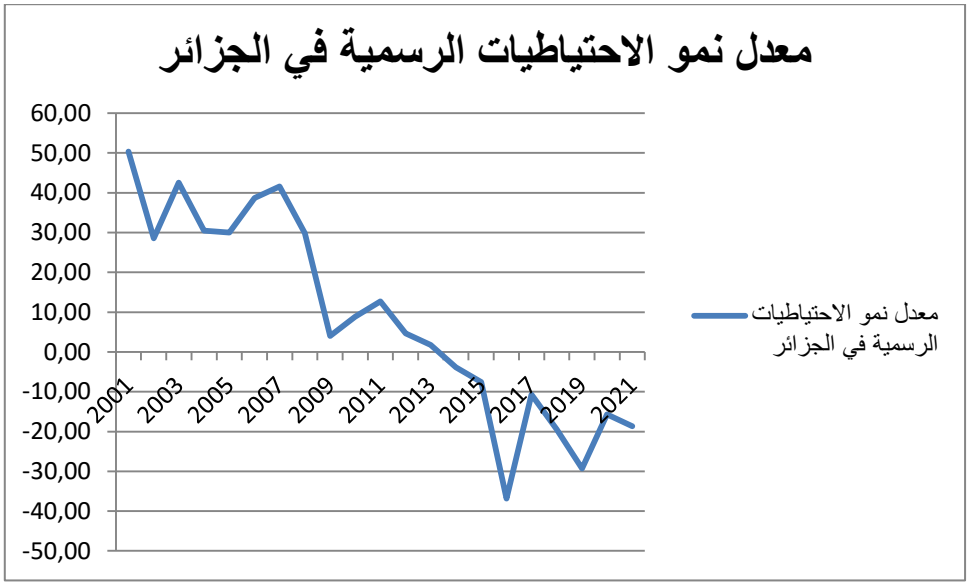

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 02

المطلب الثاني:تحليل تطور مؤشر الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000_2021).

الجدول رقم : 03 الوحدة : مليار دولار

معدل النمو السنوي	النفقات العامة	معدل النمو السنوي	الإيرادات العامة	السنوات
_	15.65	_	20.95	2000
10.36	17.27	6.97-	19.49	2001
15.72	19.99	3.23	20.12	2002
0.70-	19.85	26.84	25.52	2003

2004	30.94	21.24	24.89	25.40
2005	42.02	35.81	29.80	19.72
2006	50.77	20.82	34.27	14.99
2007	53.17	4.73	46.78	36.53
2008	80.39	51.19	66.67	42.52
2009	50.60	37.06-	60.36	9.47-
2010	58.86	16.32	61.90	2.56
2011	79.48	35.03	82.12	32.66
2012	81.74	2.84	91.87	11.87
2013	75.73	7.60-	78.69	14.35-
2014	73.34	2.90-	87.30	10.95
2015	58.15	20.71-	93.29	6.85
2016	46.06	20.79-	68.47	26.60-
2017	54.80	18.98	37.60	45.09-
2018	56.57	3.23	71.95	91.35
2019	53.87	4.77-	62.12	13.66-
2020	43.71	18.86-	62.56	0.72
2021	33.74	23.27-	63.01	0.71

انطلاقا من الجدول أعلاه والمنحنى أدناه نلاحظ أن معدل النمو السنوي للإيرادات كان في سنة 2001 تحت الصفر بمعدل -6.97 بينما معدل النمو السنوي للنفقات كانت 10.36 وفي سنة 2002 أرتفع كل منهما ، وفي سنة 2003 أرتفع معدل الإيرادات بينما معدل النفقات أصبح تحت الصفر وخلال سنة 2004 أنخفض معدل الإيرادات بينما معدل النفقات أرتفع ، وفي سنة 2005 أصبح العكس وخلال سنة (2006_2007) انخفضت الإيرادات وارتفعت النفقات ، أما في سنة 2008 ارتفعت كل منهما الإيرادات والنفقات وخلال سنة 2009 أصبح كل منهما تحت الصفر ، وفي سنة (2010 _2011) أرتفع كل من معدل الإيرادات والنفقات أما في سنة 2012 أنخفض كل منهما حيث أصبحت الإيرادات تحت الصفر من سنة (2013_2016)بينما النفقات أصبحت في تذبذب من سنة (2013_2016) ، وخلال سنة 2017 ارتفعت الإيرادات أما النفقات أصبحت تحت الصفر ، وفي سنة 2018 انخفضت الإيرادات بينما النفقات ارتفعت وخلال سنة 2019 تحت الصفر أما سنة (2020_2021) بمعدل نمو تساوي0.71 . يمكن شرح هذا

التقلبات وخصوصا الانخفاضات في الإيرادات العامة من خلال اعتماد الجزائر بشكل شبه كلي على النفط والغاز، فقد ساهمت الأزمة المالية العالمية 2008 و جائحة كورونا 2019 بركود في الاقتصاد العالمي وهو ما أثر سلبا على الصادرات النفطية للجزائر، أما زيادة النفقات فتعزى لمجابهة الوضعية الاجتماعية الهشة، وسياسة الدعم التي تنتهجها الدولة، فضلا عن قيمها بزيادة الإنفاق على العقار و السلاح العسكري، هذه الأمور هي ما تجعل الاقتصاد يعاني من عجز هيكلي مستمر في موازنته العامة.

الشكل رقم 02: يوضح منحنى تطورات معدلات النمو السنوية للإيرادات والنفقات في الجزائر.

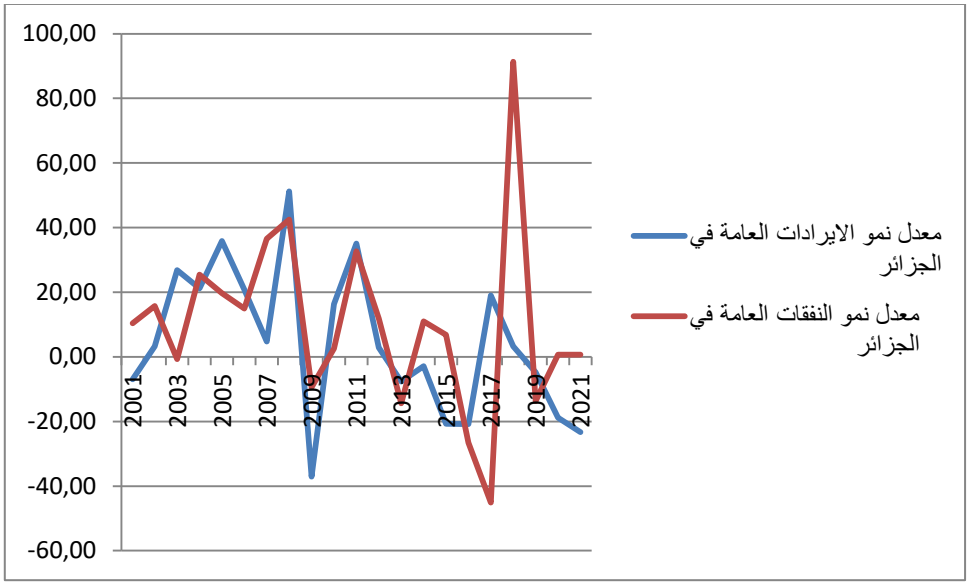

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير سنوية مختلفة لصندوق النقد العربي .

المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين الاحتياطات الدولية والموازنة العامة في الجزائر خلال سنة (2021_2000) .

الجدول رقم 04: يوضح تطورات العلاقة بين الاحتياطات الدولية والموازنة العامة في الجزائر .

الوحدة : مليار دولار

السنوات	العجز أو الفائض الكلي	معدل النمو السنوي	الاحتياطات الدولية	معدل النمو السنوي
2000	15.65	_	12.02	_
2001	6.91	55.82-	18.08	50.37
2002	4.27	38.28-	23.24	28.52
2003	20.54	381.35	33.13	42.55
2004	0.51-	102.50-	43.22	30.48

2005	10.08	2064.52-	56.18	29.98
2006	19.27	91.23	77.91	38.69
2007	10.25	46.80-	110.32	41.59
2008	24.15	135.57	143.24	29.85
2009	69.83	189.07	149.04	4.05
2010	59.34	15.01-	162.22	8.84
2011	49.46	16.65-	182.82	12.70
2012	80.00	61.74	191.30	4.64
2013	93.04	16.30	194.71	1.79
2014	76.35	17.94-	187.24	3.84-
2015	86.43	13.20	173.00	7.61-
2016	95.07	10.00	109.32	36.81-
2017	82.69	13.02-	97.61	10.70-
2018	19.4-	123.47-	78.64	19.44-
2019	75.78	490.56-	55.61	29.28-
2020	61.85	18.39-	46.87	16.72-
2021	62.30	0.73	38.13	18.66-

انطلاقا من الجدول أعلاه والمنحنى أدناه نلاحظ أن معدل النمو السنوي للعجز في سنة(2001_2002) كان تحت الصفر بينما معدل النمو السنوي للاحتياطات في سنة 2001 كان 50.37 وفي سنة 2002 أنخفض بفعل الانخفاض الشديد في أسعار النفط . وهنا أيضا يمكن القول بأن الاحتياطات الدولية لم تعد معتمدة على إنتاج النفط بشكل تام ،ثم في سنة 2003 أرتفع معدل كل منهما أما خلال سنة (2004 _2005) أصبح العجز تحت الصفر بينما معدل الاحتياطات الدولية انخفض ، وفي سنة 2006 أرتفع معدل كل منهما' في سنة 2007 أصبح معدل العجز تحت الصفر ومعدل الاحتياطات ارتفع ، أما سنة (2008_2009) أرتفع معدل العجز ومعدل الاحتياطات انخفض بسبب الأزمة المالية العالمية في تلك المدة، وفي سنة (2010 2011) أصبح معدل العجز تحت الصفر ومعدل الاحتياطات ارتفع وهو ما يعني استخدام الاحتياطات في تمويل العجز الموازني للدولة، وخلال سنة 2012 أصبح العكس وفي سنة 2013 أنخفض معدل كل منهما ، ومن سنة (2014_2021) أصبح معدل نمو الاحتياطات سالبا أما معدل العجز

أصبح في تذبذب، ويمكن تفسير ذلك من خلال الهبوط الحاد لأسعار النفط وركود الاقتصاد العالمي بسبب الجائحة.

نستنتج مما سبق بأن للاحتياطات دور مهم في تمويل عجز الموازنة واستيعاب الفائض.

الشكل 02 : يوضح منحنى تطور معدل النمو السنوي للعجز أو الفائض الكلي قي الموازنة العامة والاحتياطات الدولية

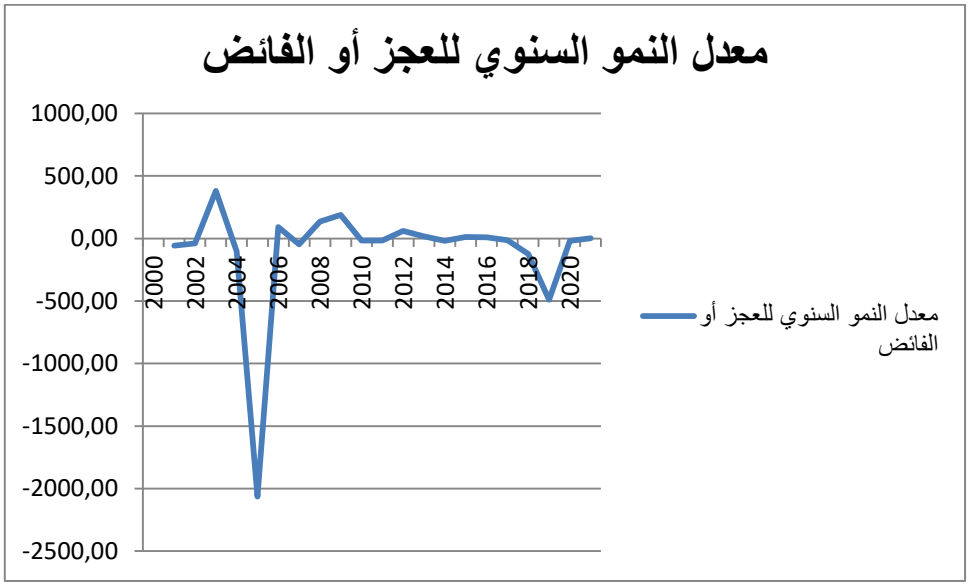

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير سنوية مختلفة لصندوق النقد العربي .

المبحث الثاني : الدراسة القياسية

المطلب الأول: منهجية الدراسة (الإطار النظري).

الفرع الأول: مفهوم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة زمنيا

إن اختبارات التكامل المشترك المتعارف عليها ، يلاحظ اشترطها أن تكون السلاسل الزمنية المراد اختبار علاقة التكامل المشترك بينهما متكاملة من نفس الدرجة وفي غير مستوياتها الأصلية ، وهذا يوضح محدودية استخدام هذه الاختبارات . لكن هناك اختبار بديل كمنهج للتكامل المشترك يتمثل في نموذج

الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة زمنيا (ARDL) .

أصبحت منهجية (AuttoregressiveDistributedLag Model(ARDLشائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة , وقد تم نشر هذا النموذج بواسطة كلا من (1955) (1998) Pesaran and Smith , (1999) , (2001) Pesaran et al, ويتم في هذه المنهجية دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive modelونماذج فترات الإبطاء الموزعة DistributedLag Modelفي نموذج واحد , وفي هذه المنهجية تكون السلاسل الزمنية دالة في إبطاء قيم 15 وقيم المتغيرات التوضيحية (المستقلة) الحالية وإبطائيا بمدة واحدة أو أكثر .

تستخدم هذه المنهجية في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقيها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:

- كلها مستقرة عند المستوى؛
- أو كلها مستقرة عند الفرق الأول؛
- أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الأخر مستقر في الفرق الأول؛

كما يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة (كحالتنا)، فضلا عن إمكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والبعيد في أن واحد، لكن تشترط هذه المنهجية أن لا تكون من بين المتغيرات محل الدراسة من هي مستقرة من الدرجة الثانية، وقرار التكامل المشترك يعتمد على اختبار الحدود الذي يقيس عدم وجود علاقة التكامل المشترك بالفرض العدم مقابل وجود علاقة تكامل المشترك بالفرض البديل،

ويفصل في ذلك من خلال مقارنة إحصائية Fالمحسوبة مع الحدود العليا أو الدنيا للقيم الحرجة الجدولية الخاصة بـ(2001).Pesaran et al أو الخاصة (2005)Narayan.[18]

- **شروط تطبيق ARDL**

• إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية ويمكن أن تكون السلاسل ساكنة عند المستوى I(0) أو عند الفرق الاول I(1) أو خليط بينها. لا يفترض أن لا تكون أي سلسلة مستقرة من الفرق الثاني(2)I؛

• حجم العينة ينبغي أن يكون بحدود 30 مشاهدة ، لان نموذج ARDL يعتمد على تكوين فترات إبطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج؛

• ينبغي أن يكون معامل تصحيح الخطأ في نموذج ARDL القصير الأجل سالب ومعنوي ECM. بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود؛

• استخدام معايير تحديد فترات الإبطاء في تحديد رتبة النموذج. واعتماد القيمة الأقل في تحديد النموذج الملائم؛

• إجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبار LM الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التجانس للتباين واختبار استقرارية الدالة[19].

- خطوات تطبيق ARDL

_ إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية .

_ تقدير نموذج ARDL وتحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC .

_ إجراء اختبار الحدود Bound .

_ استخراج الاستجابة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويل الأجل.

_ التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات القياسية المختلفة .

- العلاقة الرياضية لARDL:

العلاقة الرياضية لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL تأخذ الصيغة التالية :

بفرض العلاقة بين (Yالمتغير التابع) و(X متجه المتغيرات المستقلة) :

$$\Delta Yt=\alpha+\beta\, i\Delta Y+\theta\Delta X-+\lambda\, Y-+\lambda\, X-+\eta$$

[18]جلولى نسيمة، مقران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDLكأحد تطبيقات القياس الاقتصادي(دراسة تطبيقية على برمجية Eviews V.10) الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، 14نوفمبر – 2019المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت

[19]احمد بتال، التكامل المشترك وفق منهجية اردال مع تطبيق Eviews جامعة الانبار، جوان 2020

حيث تعبر المقدرات عن معاملات العلاقة طويلة الأجل (Relationship Long_run)، أما فتعبر عن معلومات العلاقة القصيرة الأجل (Relationship Short) . ويشير الرمز إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما كل n،m من فترات الإبطاء الزمني Lagsللمتغيرات (علما أنه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى نفسه أو العدد (n m ، حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي صفر وتباينا ثابتا وليس له ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها .

المطلب الثاني: نتائج الدراسة.

اختبار الاستقرارية (اختبار السكون) .

نطبق اختبار الوحدة ADFعلى كل من المتغيرات EXP01 وIR وTR في الفترة من 1990 إلى 2020 فنتحصل على النتائج التالية :

1. اختبار الاستقراريةADF :

الجدول رقم 05: نتائج اختبار السكون .

	المستوى			الفرق الأول			القرار
	الحد الثابت	الاتجاه والثابت	بدونهما	الحد الثابت	الاتجاه والثابت	بدونهما	
EXP01	-1.764350	-3.829515**	-0.072498	-3.136892**	-3.023131	-2.277940**	مستقرة عند المستوى
IR	-2.553544	0.115872	-0.804869	-2.005373	-2.825810	-2.069188**	مستقرة عند الفرق الأول
TR	-1.756743	-1.052210	-0.387999	-4.648426*	-5.317380*	-4.758833*	مستقرة عند الفرق الأول

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

* معنوية عند 1%

** معنوية عند 5 %

*** معنوية عند 10%

حيث:

* EXP01 : النفقات العامة.

* TR: الإيرادات العامة.

* IR : الاحتياطات الدولية.

من خلال الجدول أعلاه ، وباستخدام ديكي فلور الموسع لاختبار جذر الوحدة ADF ، نستخلص ما يلي:

✠ **عند المستوى:**

نلاحظ أن النفقات العامةEXP01 مستقرة بوجود الحد الثابت والاتجاه عند مستوى معنوية 5% ، أما سلسلتي الاحتياطات والإيرادات العامة فهما غير مستقرتان وهو ما يعني وجود جذر الوحدة.

✠ **عند الفرق الأول:**

النفقات العامة مستقرة كذلك في الفرق الأول عند الحد الثابت وبدونهما عند مستوى معنوية 5%، أما IR فهي مستقرة عند الفرق الأول بدون الحد الثابت والاتجاه، ونلاحظ أن TR مستقرة عند الفرق الأول عند الحد الثابت والاتجاه وبدونهما عند مستوى معنوية 5%.

ومنه نستنتج أن هناك سلسلتين مستقرتين عند الفرق الأول وواحدة مستقرة عند المستوى وهو ما يمكننا من استخدام منهجية ARDL.

2. اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود)

الجدول رقم 06: نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test — NullHypothesis: No levelsrelationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	7.411932	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
		FiniteSample: n=35		
ActualSample Size	17	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028

FiniteSample:		
n=30		
10%	2.915	3.695
5%	3.538	4.428
1%	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews 10.

التحليل :

هذا الاختبار اختبار المشترك ونستخدمه للتأكيد والنفي وجود علاقة توازنية طويلة الآجل بين متغيرات الدراسة من الفرضيتين التاليتين :

- ✓ فرضية العدم : عدم وجود علاقة توازنية طويلة الآجل معين. F محسوبة اقل من القيمة الدنيا لمستوى معنوية معين .
- ✓ الفرضية البديلة : وجود علاقة توازنية طويلة الآجل . قيمة F المحسوبة أعلى من القيمة العليا لمستوى معنوية معين .
- ✓ حالة عدم التأكد : في حالة وقوع قيمة F المحسوبة بين القيمتين الدنيا والعليا لمستوى معنوية معين .

ونلاحظ من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن قيمة F المحسوبة 7.411 اكبر من الحد الأعلى لمستوى معنوية 5% في الفترة محل الدراسة ، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديل أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل _ وجود تكامل مشترك _ في فترة الدراسة بين النفقات العامةEXP01 والاحتياطات الدولية IR والإيرادات العامة TR.

3. منهجية تصحيح الخطأ:

نقوم في هذه المرحلة بتقدير معلمات النموذج في الآجل القصير، والنتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: منهجية تصحيح الخطأ

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (DIR(-1))	-0.628378	0.160217	-3.922050	0.0172
D(DTR)	0.352573	0.123136	2.863289	0.0458
D(DTR(-1))	0.128134	0.199442	0.642464	0.5555

D(DTR(-2))	0.436034	0.178796	2.438720	0.0713
D(DTR(-3))	0.296441	0.119510	2.480474	0.0682
D(EXP01)	1.336717	0.192550	6.942176	0.0023
D(EXP01(-1))	0.927573	0.235633	3.936519	0.0170
D(EXP01(-2))	0.863982	0.188215	4.590412	0.0101
D(EXP01(-3))	0.911122	0.159423	5.715124	0.0046
CointEq(-1)*	-1.469067	0.203952	-7.203022	0.0020

R-squared	0.963864	Meandependent var	-1.108335
Adjusted R-squared	0.917404	S.D. dependent var	20.58695
S.E. of regression	5.916587	Akaike info criterion	6.682564
Sumsquaredresid	245.0420	Schwarz criterion	7.172689
Log likelihood	-46.80179	Hannan-Quinn criter.	6.731283
Durbin-Watson stat	1.298640		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات EViEws10 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) جاءت سالبة ومعنوية في الفترة محل الدراسة عند مستوى معنوية5% وهو ما يعني دقة وصحة العلاقة التوازنية طويلة الآجل ' فهنا تصحح الخطأ في السنة الأولى بنسبة 146.9% .

4. تقدير المعادلات:

أ) تقدير معادلة الآجل القصير

الجدول رقم 08: تقدير معادلة الأجل القصير

ConditionalError Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.87019	10.01851	1.484272	0.2119
DIR(-1)*	-1.469067	0.373631	-3.931870	0.0171
DTR(-1)	1.072837	1.768169	0.606750	0.5768
EXP01(-1)	-0.425660	0.150570	-2.826991	0.0475
D(DIR(-1))	-0.628378	0.330121	-1.903476	0.1297
D(DTR)	0.352573	0.299180	1.178462	0.3039
D(DTR(-1))	0.128134	1.240038	0.103331	0.9227
D(DTR(-2))	0.436034	0.797983	0.546420	0.6138
D(DTR(-3))	0.296441	0.374634	0.791281	0.4731
D(EXP01)	1.336717	0.427674	3.125548	0.0353
D(EXP01(-1))	0.927573	0.368872	2.514622	0.0657
D(EXP01(-2))	0.863982	0.313534	2.755624	0.0511
D(EXP01(-3))	0.911122	0.251064	3.629042	0.0222

المصدر : من إعداد الطلبة باعتماد على مخرجات EViEws10

ومنه معادلة الآجل القصير هي كما يلي :

DIR=-1.09744502023*DIR(-1)+0.628377654003*DIR(-2)+0.352572831301*DTR+0.8483989625939489*DTR(-3)-0.296440711699*DTR(-4)+1.336717055282*EXP01-0.911122197587*EXP01(-4)+14.8701927361

حيثEXP01:النفقات العامة.

IR:الاحتياطات الدولية.

TR:الإيرادات العامة.

الشرح : من خلال المعادلة السابقة يمكن القول بأن الزيادة في الإيرادات ب دولار واحد تعني الزيادة في الاحتياطات ب0.352 دولار (علاقة طردية) ، بينما الزيادة في النفقات بدولار واحد يرافقها زيادة في الاحتياطات ب 1.336 دولار ، ويمكن تفسير ذلك ببناء الميزانية العمومية بالاعتماد على سعر البرميل مخفض مقارنة بنسبة حقيقية في السوق الأولية (اعتماد الدولة معدل 50دولار للبرميل الواحد عند إعداد الميزانية الأولية) . بينما هناك تأثير سلبي للزيادة في النفقات العامة للسنة الرابعة حيث أن الزيادة في النفقات بدولار يقابلها انخفاض في الاحتياطات ب 0.91 دولار، وهو ما يعني اعتما الدولة على استخدام احتياطاتها للإنفاق على السلع و الخدمات التي تحتاجها.

ب) تقدير معادلة الأجل الطويل:

الجدول 09: يوضح تقدير معادلة الأجل الطويل

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTR	0.730285	1.093784	0.667668	0.5409
EXP01	-0.289748	0.137498	-2.107296	0.1028
C	10.12220	8.209804	1.232940	0.2851

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات EViEws10 .

ومنه معادلة الأجل الطويل:

DIR =0.7303*DTR −0.2897*EXP01 + 10.1222

ويمكن تحليل هذه المعادلة بأن الزيادة في الإيرادات العامة في الأجل الطويل ب دولار واحد يقابلها زيادة في الاحتياطات الدولية ب 0.73 دولار والعلاقة هي طردية، بينما جاءت العلاقة عكسية بين النفقان العامة والاحتياطات الدولية فالزيادة في النفقات بدولار واحد يقابلها انخفاض بقيمة 0.29 دولار في الاحتياطات على المدى الطويل وهو ما يبرر استخدام الاحتياطات لتمويل العجز الموازني وتفادي الاستدانة من الخارج، ومن جهة أخرى فإن تراكم الاحتياطات الدولية في الجزائر سببه زيادة الإيرادات العامة هذه الأخيرة أغلب مصادرها تتمثل في الصادرات الطاقوية.

5. اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج :

نقول عن المعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج انحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة أنها مستقرة هيكليا أذا كان الشكل البياني لمجموع التراكمي للبواقي محصور داخل الحدود الحرجة لمستوى معنوية 5 ونطبق ذلك على نموذج المدروس خلال فترة الدراسة نجد ما يلي :

الشكل رقم 03 : المجموع التراكمي للبواقي المتابعة Cusum

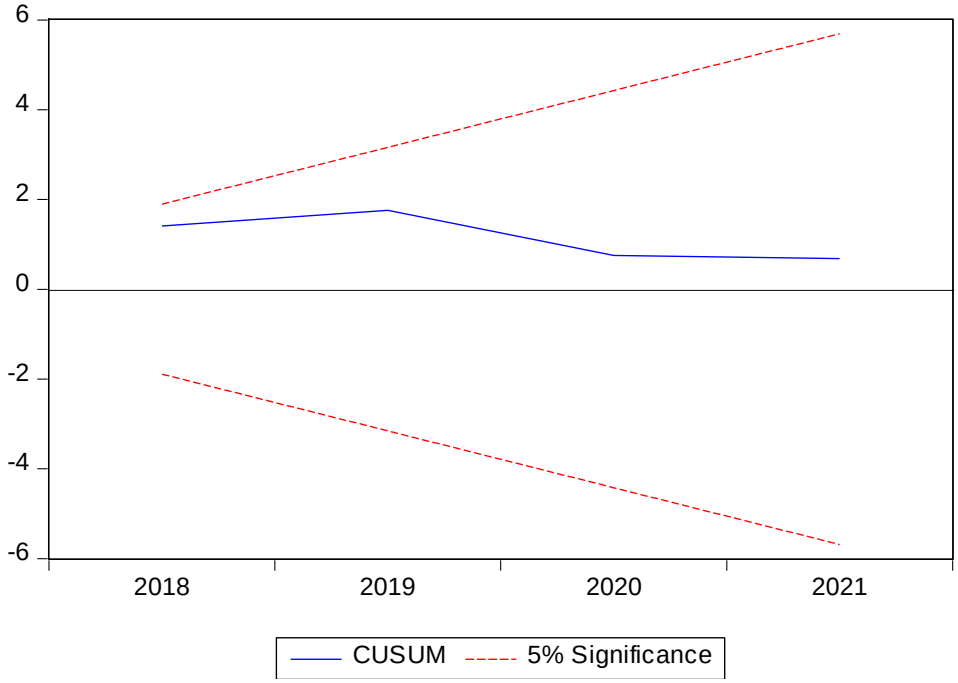

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات EViEws10 .

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن المجموع التراكمي للبواقي محصور داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ، وهو ما يعني أن متغيرات الدراسة مستقرة هيكليا

6. اختبارات عدم التجانس التباييني :

نستخدم في ذلك اختبار " بروش _ باغان _ غودفري: والذي هو عبارة عن اختبار من نوع "مضاعِف لاغرانج (Lagrange Multiplier) "، ويسعى إلى اختبار فرضية التجانس التبايني (NullHypothesis of no Heteroscedasticity)من خلال تقدير نموذج انحداري يدخل فيه مربع البواقي كمتغير تابع وتكون فيه المتغيرات المفسِّرة هي نفسها تلك التي تم أخذها بعين الاعتبار في النموذج الأصلي.(The Original Model)

والجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها .

الجدول رقم 10 : يوضح اختبار عدم التجانس التباييني

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.199656	Prob. F(12,4)	0.9869
Obs*R-squared	6.368137	Prob. Chi-Square(12)	0.8964
Scaledexplained SS	0.806626	Prob. Chi-Square(12)	1.0000

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات EViEws10 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

أن احتمالات الاحصائيات الثلاثة وهي إحصائيات "فيشر (F-Statistic) "وحداء معامل التحديد (Coefficient of Determination) للنموذج المساعد (Auxiliary Model) وعدد ملاحظاته (R2 times the number of observations for the auxiliary model) وإحصائية Khi-2. جاءت احتماليتها على التوالي: 0.9869، 0.8964، 1.000 وهي اكبر من 5%، وبالتالي نفرض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن هناك تجانس أو ثبات للتباين بالنسبة لمتغيرات الدراسة .

7. اختبار توزيع الأخطاء العشوائية:

الشكل رقم04:يوضح توزيع الأخطاء العشوائية

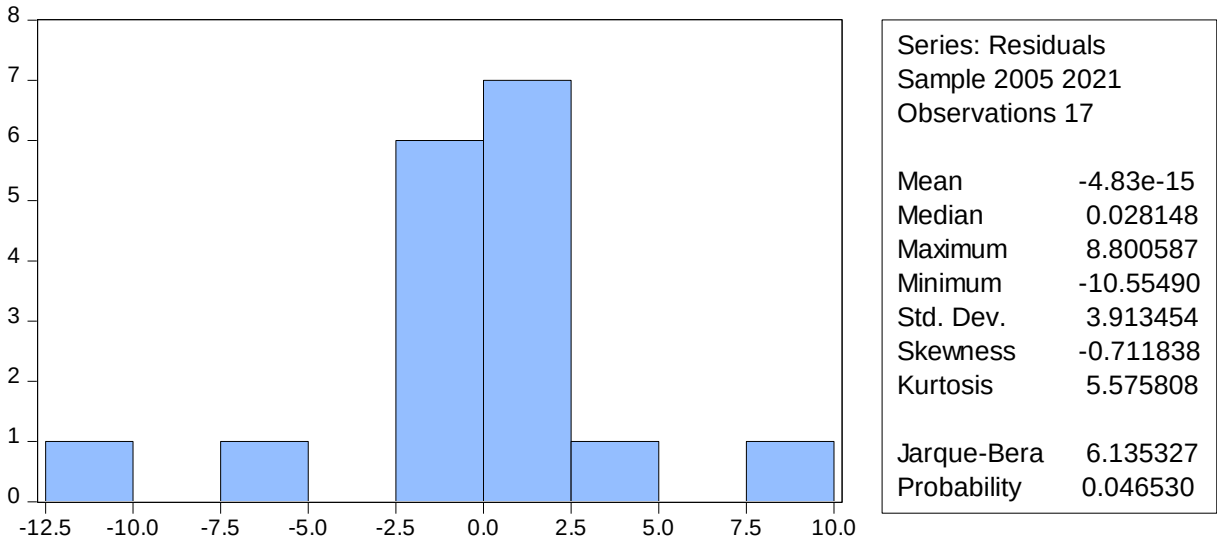

المصدر : من إعداد الطالبتين باعتماد على مخرجات EViEws10 .

الشرح : نلاحظ أن إحصائية جاك بيرا جاءت اقل من مستوى معنوية 5% (0.046530)، وبالتالي الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا .

المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن النموذج صالح للتطبيق والتحليل كونه اجتاز أغلب الاختبارات المعتمدة في منهجية ARDL بنجاح، فمن الناحية الاقتصادية يمكننا القول بأن:

من الناحية الإحصائية:

- تم اختبار معنوية معلمات النموذج فقد اجتاز النموذج كل الاختبارات الإحصائية بنجاح ما يؤهله لاختبارات الدراسة القياسية.
- جاءت قيمة معامل التحديد مساوية ل 0.96 % وهو ما يعني أن 96 % من التغيرات الحاصلة في الاحتياطات الدولية مردها للإيرادات والنفقات العامة، أي أن هناك علاقة وطيدة بين الموازنة العامة والاحتياطات في الجزائر.
- الزيادة في الإيرادات على المدى الطويل يقابلها زيادة أكبر في الاحتياطات، بينما زيادة النفقات في المدى الطويل يقابلها انخفاض أقل في الاحتياطات مقارنة بالأجل القصير.

من الناحية الاقتصادية (التفسير الاقتصادي):

ما تم التطرق له قياسيا وتحليليا يمكن تفسيره من خلال النقاط التالية:

- ترتبط الموازنة العامة بالاحتياطات الدولية للجزائر وخصوصا من العملة الصعبة ارتباطا وثيقا، وهو ما يفسر باعتمادها الكلي على الصادرات الطاقوية.
- التراجع في الاحتياطات الدولية سببه الصدمة النفطية باعتبارها تمثل 93% من مداخيل الدولة.
- تستخدم الجزائر احتياطاتها من العملة الصعبة لتغطية احتياجاتها من السلع والخدمات والتي تصل إلى قرابة 45 مليار دولار سنويا.
- تأكل الاحتياطات يرجع لرغبة الدولة في الابتعاد عن الاستدانة الخارجية.
- تحاول الحكومة خفض الإنفاق على الواردات لتخفيف الضغوط المالية الناجمة عن تراجع إيرادات النفط والغاز.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل في المبحث الأول دراسة تطور متغيرات الدراسة وتحليل دور الاحتياطات الدولية على الموازنة العامة ، ثم قمنا في المبحث الثاني بقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL___ لتقدير معالم النموذج باستخدامEviews10 لتحليل النتائج .

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

نستخلص في الأخير أن التحديات المالية التي واجهت الجزائر جراء الصدمات الخارجية والتي كان سببها اعتماد الجزائر على ريع النفط المتذبذبة أسعاره عالميا ، بحيث تتمثل الاحتياطات الدولية في كل ما يحوزه البنك المركزي من عملات أجنبية زائدة مما يملكه من رصيد ذهبي ووحدات حقوق السحب الخاصة ، فالحد من الصعوبات الاقتصادية والصدمات الخارجية ومساعدة الحكومة على تلبية احتياجاتها من القطع الأجنبية لتأمين حاجات البلاد من المواد اللازمة ومن مستلزمات الإنتاج المستوردة ، كما تبدو أهمية هذه الاحتياطات في مواجهة الكوارث الطارئة .

هذا وقد عرفت الموازنة العامة للجزائر عجزا مستمرا طيلة فترة الدراسة، ومرجع ذلك زيادة النفقات العامة مقارنة بحجم الإيرادات العامة وهو ما يعني اختلال هيكلي، سببه الأزمة المالية العالمية وجائحة كرونا، بالإضافة إلى سياسة تمويل المخططات الإنمائية المنتهجة من طرف الجزائر.

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أن الاحتياطات الدولية هي تلك الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية الخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات .
- أن الموازنة العامة للدولة هي جداول تتضمن أرقام تقديرية للنفقات والإيرادات العامة لسنة مقبلة.
- للاحتياطات الدولية دور مهم في استقرار ميزان المدفوعات وذلك من خلال التأثير في سعر الفائدة (عبر إجراءات السياسة النقدية) أو من خلال السياسة المالية .
- لا يوجد معيار عالمي عام وموحد لتحديد الحجم الكافي من الاحتياطات الدولية ، إذ أن هناك بعض المؤشرات المستخدمة وفقا لأهداف محددة وحالات معينة .
- أسهمت الاحتياطات الدولية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الجزائر وأن السبب الرئيسي لتراكم الاحتياطات الدولية يعود إلى قطاع النفط .
- تعتمد إيرادات الميزانية العامة للدولة بصور كبيرة على إيرادات الجباية النفطية، لذا فإن أي تقلب في أسعار النفط من شأنه التأثير على توازن الميزانية.
- استخدمت الدولة صندوق ضبط الإيرادات كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة.

✠ كما أوضحت أهم نتائج اختبار القياسي للاقتصاد الجزائري النتائج التالية :

- أثبت اختبار ديكي فولر لجذر الوحدة ، بأن السلسلة مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفروق .
- أثبت اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات .

- وفقا إلى نتائج نموذج **ARDL**يتضح بأن العلاقة بين الاحتياطات الدولية والموازنة العامة علاقة طردية .

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث يمكن طرح بعض التوصيات فيما الاقتصاد الجزائري كما يلي :

- ✓ الربط بين مستوى الاحتياطيات الدولية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي (الموازنة العامة) أي الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الرئيسية وذات الصلة الوثيقة بالاستقرار الاقتصادي عند تحديد الحجم الكافي من الاحتياطات الدولية .
- ✓ استثمار الجزء الفائض من الاحتياطات الدولية في مجالات أكثر عائدا وأقل سيولة .
- ✓ استثمار جزء من الاحتياطات في مشاريع البنية التحتية ، وتمويل القطاع الخاص المحلي لما لهذا القطاع من أهمية للاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص استيعاب اليد العاملة وخلق مناصب شغل .
- ✓ إعطاء الأولوية في استخدام الاحتياطات الدولية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية .
- ✓ ضرورة ضمان الإدارة الكفوءة للاحتياطات الدولية بالشكل الذي يحقق الموازنة بين المنافع المتحققة منها والتكاليف المترتبة عن الاحتفاظ بها بشكل سائل .

قائمة المراجع والمصادر

مراجع باللغة العربية:

أولا الكتب:

بالعربية:

- محمد صنقور علي، المعجم الأصولي، الجزء الأول، سنة النشر غير موجودة،
- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة – مدخل لإدارة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
- الحسني عرفان، التمويل الدولي، ط02، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2002.
- عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- عصفور محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، ط 01، دار المسيرة، عمان، 2008
- عادل العلي، المالية العامة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، إثراء للنشر، عمان، 2011.
- علي محمد خليل، المالية العامة، ط 01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013
- هيل عجمي وأخرون، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2014.
- احمد بريهمي علي، الاقتصاد النقدي وقائع و نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار الكتاب العراق، 2015صفاء عبد الجبار الموسوي، اقتصاديات الاحتياطات الدولية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

بالأجنبية:

- Jocelyn Horne , Daehoon N, International Reserves And Liqudity, A Reassessment,The AusturalianResearch Council (ARC)2006
- Joshua Aizenman, Financial Crisis And International Reserves, Princeton Encyclopidia Of The World Economy, Princeton Uneversity Press, 2007
- Andrew B, Macroeconomics, Fifth Edition, Published By Drling Kindersley, 2009.

ثانيا: التقارير

- صندوق النقد الدولي، الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات، الطبعة العربية، IMF، 2013 .
- بنك الجزائر، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

ثالثا: الرسائل والمذكرات:

- زموش نسمة ،دور الاحتياطات الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية ،جامعة_بسكرة, سنة2017- 2018 .

رابعا: المقالات:

- جلولى نسيمة، مقران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDLكأحد تطبيقات القياس الاقتصادي(دراسة تطبيقية على برمجية Eviews V.10) الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 14 نوفمبر – 2019
- حمد بتال، التكامل المشترك وفق منهجية ARDL مع تطبيق Eviews جامعة الانبار، جوان 2020.
- زايري بلقاسم ، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2007.
- قورد علي وكزيز نسرين ' آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي _حالة الجزائر (2007_2017) ' مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية العدد الرابع سبتمبر 2018_ .
- سلام كاظم شاني الفتلاوي ، دور الاحتياطات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريعية "تجارب دول مختارة" ، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، سنة 2017.

خامسا: المواقع:

https://www.bank-of-algeria.dz/

https://www.imf.org/ar/Home

https://www.amf.org.ae/ar

الملاحق

قائمة الملاحق :

الملحق رقم 01

Null Hypothesis: EXP01 has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.764350	0.3866
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

الملحق رقم 02

Null Hypothesis: EXP01 has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.829515	0.0407
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 03

Null Hypothesis: EXP01 has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.072498	0.6469
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 04

Null Hypothesis: D(EXP01) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.136892	0.0439
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 05

Null Hypothesis: D(EXP01)

has a unit root

Exogenous: Constant,

Linear Trend

Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.023131	0.1564
Test critical values:	1% level	-4.667883	
	5% level	-3.733200	
	10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 06

Null Hypothesis: D(EXP01) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.277940	0.0261
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 07

Null Hypothesis: IR has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.553544	0.1204
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 08

Null Hypothesis: IR has a
unit root
Exogenous: Constant,
Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on
SIC, maxlag=4)
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.115872	0.9951
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 09

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.804869	0.3546
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	

الملحق رقم 10

Null Hypothesis: TR has a unit root
Exogenous : None
Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		−0.387999	0.5319
Test critical values :	1% level	−2.679735	
	5% level	−1.958088	
	10% level	−1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 11

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root

Exogenous : Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		−4.648426	0.0017
Test critical values :	1% level	−3.808546	
	5% level	−3.020686	
	10% level	−2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 12

Null Hypothesis: D(TR)

has a unit root

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root

Exogenous : Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		−5.317380	0.0020
Test critical values :	1% level	−4.498307	
	5% level	−3.658446	
	10% level	−3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 13

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*

مخلص :

تناولنا في هذا البحث دراسة العلاقة بين الاحتياطات الدولية والموازنة العامة في الجزائر ، من خلال دراسة قياسية للعلاقة بين الاحتياطات الدولية والموازنة العامة ، يمكن من خلاله الحكم على علاقة الاحتياطات الدولية بالموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري ، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الاحتياطات الدولية تلعب دورا مهما في توفير بيئة اقتصادية مستقرة وتعزيز اطمئنان وثقة الدائنين والمستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني .

الكلمات المفتاحية : الاحتياطات الدولية ، الموازنة العامة ، الإيرادات العامة ،النفقات العامة .

ABSTOCT :

In thisresearch, wedealtwith the relatonshipdetween the international precautions and the state budget in Algeria . whenstudyingthis relation , wefoundthat the inernationalprecautionsplay an important role in the economy of Algeria . Theyalso help in making a strong trust and contentmentbetween the foreigninvestors and debtors in the national economy .

Key words : Intemationalprecautions ;public badget ; generalrepenue ; public expendcture .